http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2193) السنة الثامنة - الأحد (17) تموز 2011

فيما تعتزم إنشاء منتجع ماريوت السياحي

تقرير اقتصادي: أربيل أفضل مدينة عراقية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي

أربيل / متابعة المدى الاقتصادي

كشف تقرير اقتصادي عراقي، عن نيل مدينة أربيل بإقليم كردستان لقب أفضل مدينة عراقية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب خلال العام الماضي، مشيرا إلى أن المدينة لم تستثمر طاقتها القصوى حتى الآن، بحسب موقع "عراق بزنس نيوز" الاقتصادي.

ونشر الموقع الدولي المتخصص في الاقتصاد العراقي تقريراً جاء فيه أن "مدينة أربيل بإقليم كردستان حازت لقب أفضل مدينة عراقية من جهة جذب المستثمرين المحليين والأجانب خلال العام الماضي"، لافتا إلى أن "المدينة لم تستثمر طاقتها القصوى في التطور والازدهار حتى الآن"، مبينا أن "التطور والتقدم الذي تشهده مدينة أربيل في كافة المجالات الخدمية وبناء البنى التحتية والمراكز الحيوية يمثل نقطة قوة للاقتصاد الكردستاني".

وأوضح التقرير أن "هناك الكثير من القطاعات في أربيل لم يتم استثمارها حتى الآن"، مؤكدا أن "تلك القطاعات تمثل فرصاً مضمونة للمستثمرين لتطويرها والاستفادة منها".

ويشهد إقليم كردستان انفتاحاً اقتصادياً جعل منه بوابة للعراق، حيث تتهافت الشركات الأجنبية والعربية للحصول على فرص الاستثمار المتوفرة فيه نتيجة الامتيازات التي يقدمها قانون الاستثمار الذي صدر في عام ٢٠٠٦، فضلاً عن الأوضاع الأمنية المستقرة. قي غضون ذلك وقعت شركة (إمبايرز) العراقية للمقاولات عقدا الأسبوع الماضي مع شركة (ماريوت) لبناء فندق سياحي مكون من ٢٠٠ غرفة وشقق سياحية ومنتجعات في مدينة أربيل.

وقال رئيس هيئة الإستثمار في اقليم كردستان هيرش محرم إن تواجد شركة ماريوت العالمية المهمة في الاقليم تعني أن هناك قناعة بوجود بيئة استثمارية وسياحية واقعية آمنة في كردستان. بالإضافة الى أنه بمثابة رسالة للمستثمرين والشركات العالمية ورجال الاعمال أن الاستقرار هو أحد أهم اسابب تواجد هكذا مشروع في اربيل".

وأوضح محرم في حديث لموطني أن هيئة الاستثمار تدعم إنشاء المشاريع الجديدة بكل إمكانياتها الادارية والقانونية.

وأضاف محرم "نتطلع إلى وجود شركات اخرى بنفس المستوى والحجم لإعطاء رسالة واضحة للمجتمع الاقتصادي في العالم بأن إقليم كردستان بوابة عراقية مهمة للتجارة والاستثمار".

وسيتضمن موقع الفندق مساحة ١١٤٠٠ قدم مربّع لبناء عدد من المرافق الخدمية والترفيهية المهمة، منها قاعة للحفلات على مساحة ٨٠٠٠ قدم مربّع وقاعة لعقد الإجتماعات على مساحة ٨٠٠ قدم مربّع، بالإضافة إلى قاعتين مساحة كل منهما ٥٠٠ قدم مربّع وتستخدم لأغراض مختلفة.

ويأمل المسؤولون في الشركتين بأن ينتهي العمل في المشاريع عام ٢٠١٤.

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة شركة (إمبايرز) العراقية، بيشرو آغا، "سيقدم المشروع خدمات عالية المستوى ومساعدة للمسافرين من رجال الأعمال والمواطنين لتحقيق أهدافهم".

أما إد فولر، المدير التنفيذي للإقامة الدولية في شركة (ماريوت)، فقال بعد توقيع العقد، "سيسهم المشروع في إرساء الثقة في السوق العراقية، بالإضافة إلى أنه سيساعد في تحقيق رؤيته ايجابية للمستقبل في العراق".

من جانبه، رحب رجل الأعمال العراقي إبراهيم نوري، بتوقيع العقد، واصفا المشروع بأنه "مهم جدا وسيفتح أبوابا للاستثمارات الاقتصادية أمام العراق وإنعاش تجارته".

وأضاف نوري في حديث لموطني "أعتقد ان المشروع سيضمن مستقبلا كبيرا للمدن العراقية من ناحية التطور الاقتصادي لأن معرفة كبار رجال أعمال العالم بافتتاح هكذا مشروع في العراق سيؤدي إلى إقبالهم بشكل كبير على البلد. وبالتالي سنرى استثمارا مميزا في العراق".

بدورهم، عبر عدد كبير من المواطنين في محافظة أربيل عن سعادتهم بتوقيع عقد إنشاء المنتجع السياحي.

وقال المواطن سرتيب عمر، ٤٠ عاما وهو كاسب يسكن في أربيل، "سيرفع هذا المشروع من قيمة العراق الاقتصادية. وهو فرصة لدعوة رجال الأعمال للقدوم إلى العراق والإطلاع على الفرص الاستثمارية".

وأضاف عمر "أدعو الحكومة العراقية لإعادة هذه التجربة وهكذا نوع من المشاريع في العاصمة بغداد".

أما المواطن أحمد فاضل، ٢٦ عاما وهو كاسب في أربيل أيضا، فقال "هذه المشاريع ستوفر فرص عمل كثيرة للعراقيين وفي نفس الوقت ستكون دليلا للعالم على أن العراق في تطور مستمر".

كركوك تطالب وزارتي المالية والتخطيط بإطلاق موازنة البترودولار

كركوك / وكالات

طالب مجلس محافظة كركوك وزارتي التخطيط والمالية بضرورة إطلاق موازنة البترو دولار لضمان دفع المستحقات المالية للمستثمر الذي يزود محافظة كركوك بـ٢٠٠ميغا واط من الطاقة الكهربائية، في حين وصف الوزارات التي تتعامل بالمركزية بالديكتاتوريات الجديدة التي تعيق تطور البلاد، هدد بالرد على الوزارتين.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة كركوك ريبوار طالباني لـ" السومرية نيوز"، إن "وزارتي المالية والتخطيط تمتنعان عن إطلاق موازنة مشروع البترو دولار بعد موافقة وزارة الكهرباء على تزويد كركوك بـ٢٠٠ ميغاواط على دفعتين من مستثمر كردي"، مبينا أن "الطاقة الكهربائية في المحافظة استقرت نهاية حزيران بعد تنفيذ الاتفاق".

وأضاف طالباني أن "الوزارات ما زالت تعمل وفق المركزية وتعيق عمل مجالس المحافظات التي تعاني من قلة الصلاحيات والروتين والإجراءات التي تمنع تنفيذ المشاريع"، واصفاً إياها بـ"الديكتاتوريات الجديدة التي تعيق تطور البلاد".

وهدد طالباني بـ"الرد على تلك الوزارتين في حال عدم إطلاقهما الموازنة الخاصة"، مشيرا إلى أن "المجلس يسعى من خلال الموازنة لتوفير لطاقة الكهربائية للمحافظة خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة".

وأعلنت محافظة كركوك نهائية شهر حزيران الماضي، عن موافقة وزارة الكهرباء على توقيع اتفاق من مستثمر كردي لتزويد المحافظة بـ٢٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية على مرحلتين، مشيرة إلى أن الاتفاق سيقضي على ٨٠٪ من مشكلة الكهرباء في المحافظة.

وكان نائب رئيس مجلس المحافظة ريبوار طالباني، قال في حديث سابق للسومرية نيوز، إن سبب أزمة الكهرباء التي تشهدها المحافظة يعود إلى قلة حصتها من وزارة الكهرباء، مبيناً أن مشروع شراء الطاقة الكهربائية من احد المستثمرين بطاقة ٢٠٠ ميغاواط، ومشروع إنشاء محطة لهذا الغرض خاصة بكركوك، من شأنهما أن يحلا الأزمة في المحافظة.

وأعلن مجلس محافظة كركوك، في وقت سابق عن تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار دينار لإنشاء محطة كهرباء في المحافظة غير مرتبطة بالشبكة الوطنية بطاقة نحو ٤٠٠ ميغاواط، على أن تنفذ على مرحلتين لكل مرحلة ٢٠٠ ميغاواط، بتمويل من مشروع البترو دولار.

وأعلنت كركوك في ألـ ١٧ كانون الثاني الماضي، عن فصل المغذيات الخارجة من محطاتها إلى بقية المحافظات وتكريس طاقة المحطات بالكامل للمحافظة، إلى حين تلبية وزارة الكهرباء مطالبها بتأمين ٣٠٠ ميغاواط كحصة للمحافظة، وذلك بعد أن تظاهر العشرات من أهالي ناحية التون كوبري، شمال كركوك، وقطعوا الطريق العام بين كركوك-اربيل، مطالبين الحكومة العراقية بإنهاء معاناتهم من انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من ٢٠ ساعة يومياً.

وتؤكد مديرية توزيع كهرباء كركوك، أن المحافظة تتسلم من الشبكة الوطنية نحو ١٧٠ ميغاواط وهي كمية تكفي لتزويد المواطنين بين أربع إلى خمس ساعات يومياً، مقابل انقطاع لمدة ٢٠ ساعة.

يذكر أن محافظة كركوك ٢٥٠ كم شمال بغداد، عانت طويلاً من التهميش والحرمان في الفترات الماضية، على الرغم من غناها باحتياطيات كبيرة من النفط، وتشكو الحكومة المحلية فيها من قلة التخصيصات التي يتم فرزها للمحافظة من قبل الحكومة المركزية في إطار برنامج تنمية الأقاليم، بحيث أنها لا تسد كلفة تنفيذ أي مشروع استراتيجي في المدينة.

وكانت وزارة التخطيط كشفت في وقت سابق عن طرح استراتيجية جديدة أمام مجلس الوزراء، لرفع موازنة البترودولار، مؤكدة توسيع صلاحيات المحافظات في اختيار المشاريع.

وقال وزير التخطيط علي يوسف شكري لـ"السومرية نيوز"، على هامش لقائه بعدد من المسؤولين في محافظة الديوانية، اليوم، إن "هناك استراتيجية جديدة طرحت أمام مجلس الوزراء تتعلق برفع موازنة البترودولار وتخصيص مبالغ بدلا عن ذلك للمحافظات المنتجة للنفط والمتضررة من أثار الإنتاج الجانبية"، مشيرا إلى "وجود عدد كبير من المحافظات لا تملك ثروة نفطية والنسبة السكانية لديها مرتفعة".

وأضاف شكري أن وزارته "اتخذت خطط جديدة في عمليات إدراج المشاريع للمحافظات وذلك عن طريق تحديد طبيعة المشاريع ونوعيتها من قبل الحكومات المحلية"، مبينا أن "العراق متجه للقضاء على أزمة السكن وستقوم ببناء نوعين من المساكن الأول يوزع مجانا للساكنين في العشوائيات والآخر يباع بالتقسيط على مدى ٢٥ عاما للعوائل الفقيرة".

وكشف شكري أن "مجلس الوزراء أتخذ قرارا ببناء خمسة آلاف مدرسة صفقة واحدة في عموم العراق"، مشيرا إلى أنه "ستكون هناك دراسات وتنسيق لتحديد أماكن توزيعها وهناك توجه لتنفيذ هذا المشروع الضخم من قبل شركات أجنبية".

وأكد وزير التخطيط أن وزارته "رصدت وجود ١١١٥هوية لمقاولين وشركات مزورة و٢١٢٠ خطابات ضمان مصرفية مزورة منذ العام ٢٠٠٣ حتى الآن عائدة لشركات تمارس العمل في مختلف أنحاء العراق"، مضيفا أن "الوزارة اتخذت إجراءات عاجلة لمعالجة هذا الخلل الكبير الذي ينعكس سلبا على تنفيذ المشاريع وذلك بتشكيل لجنة في الوزارة مؤلفة من ممثلين لعشر وزارات لإصدار الهويات".

من جهته شدد نائب المحافظ عبد مسلم الغزي في حديث لـ"السومرية نيوز"، على "ضرورة توسيع الصلاحيات الممنوحة للحكومات المحلية لتستطيع مراقبة المشاريع الإستراتيجية التي تنفذ في المحافظات وأن يكون لإدارة المحافظات الدور في اختيار نوعية المشاريع".

وطالب الغزي بـ"تنفيذ فقرات قانون الموازنة والخاص بتحويل مبالغ المشاريع الاستثمارية العائدة إلى الوزارات والتي تقل نسبة انجازها عن ٧٥٪ إلى الحكومات المحلية لتستطيع أكمال عملها ومراقبتها".

يذكر أن مجلس النواب أقر، في ٢٦ من شهر كانون الثاني الماضي وبالأغلبية، تحويل مبلغ يعادل الدولار الواحد عن كل برميل نفط خام منتج أو مكرر، وعن كل ١٥٠ متر مكعب من الغاز الطبيعي المنتج في أي محافظة عراقية إلى ميزانية تلك المحافظة وفق المادة ٤٣ من الدستور العراقي.

وتخصص الحكومة العراقية ميزانية تنمية الأقاليم والتي تمنح موازنتها من قبل وزارة المالية بعد تحديد وزارة التخطيط حاجة كل محافظة من المشاريع، وتحدد الميزانية وفق النسبة السكانية للمحافظات، وهي خطوة اتخذت لدعم بنى المشاريع في جميع المحافظات بعد عام ٢٠٠٣.

وتعد محافظة الديوانية ١٨٠ كم جنوب بغداد من أفقر المحافظات العراقية بعد المثنى حسب إحصائيات رسمية ويطالب مسؤوليها بشكل مستمر بزيادة ميزانيتها وعدد المشاريع المرصودة لها من قبل الوزارات وتوفير فرص العمل للعاطلين فيها والذين يقدر عددهم بأكثر من ١٤٠ ألف عاطل من بين سكانها البالغ تعدادهم نحو مليون و٢٠٠ ألف نسمة.

الشهرستاني يعلن وصول إنتاج الكهرباء إلى ٢٠ ألف ميغاواط في العام المقبل لتلبية الطلب المحلي

بغداد / وكالات

أعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة عن إمكانية وصول إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق الى أكثر من ٢٠ ألف ميغاواط في العام المقبل لتلبية الطلب المحلي، مؤكدا على ضرورة تشجيع الشركات العالمية للدخول إلى السوق العراقية.

وقال حسين الشهرستاني في كلمة له خلال أعمال مؤتمر السفراء الثالث في مبنى وزارة الخارجية اليوم انه تم التوقيع مع شركات عالمية لإنتاج ٧٨٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية، وسنصل إلى أكثر من ٢٠ ألف ميغاواط في العام المقبل، لافتا إلى تعاقد العراق مع شركات عالمية من الولايات المتحدة الاميركية والصين والهند ودول أوروبية عديدة في هذا المجال.

وتابع ان الشركات المتعاقدة معنا تحرص على الوصول الى العراق بأسرع وقت ممكن، لكنها بحاجة الى تشجيع، موضحا ان هنالك معوقات تواجه هذه الشركات مثل الفيزا والصورة غير الصحيحة المنقولة عن واقع العراق.

وأضاف الشهرستاني ان العراق وقع عقودا بعد جولات التراخيص الثلاث مع كبريات الشركات العالمية، ويجري العمل معها بشكل جيد، ومن المؤمل ان نصل إلى إنتاج ١٢ مليون برميل نفط بحلول ٢٠١٧، مبينا انه لا يعني بالضرورة ان العراق سينتج هذا المقدار، لان الستراتيجية هي في تعظيم الإيرادات وليس الإنتاج.

وينتج العراق نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا، بزيادة ١٥ في المائة هذه المرة من العام الماضي، مع ان الهدف الطموح الذي حدده هو الوصول إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول العام ٢٠١٧.

وذكر نائب رئيس الوزراء ان الحقول الوسطى والجنوبية في العراق تحوي ما مقداره ١٤٣ مليار برميل بالاضافة الى حقول كردستان المتوقع احتواءها على ٣٠ مليار برميل، متوقعا أن يحتل العراق المرتبة الأولى من ناحية الاحتياط النفطي العالمي.

وبشأن حصة البلاد المائية، شدد الشهرستاني على أن العراق يعاني من شح في تدفق المياه من دول الجوار، مطالبا بضمان حصصه من المياه الآتية من الخارج.

وكانت وزارة الكهرباء أعلنت إنه تم تحويل تغذية الطاقة الكهربائية للمستشفيات في البصرة من الخط الإيراني إلى منظومة الكهرباء الوطنية بسبب تذبذب الفولتيات في الخط الإيراني الناقل للطاقة الكهربائية (عباداني.هارثه)، ادت الى توقف الاجهزة في العديد من المستشفيات في مدينة البصرة، فضلا عن عدم استقرار وانتظام ساعات التشغيل في المناطق السكنية المرتبطة بهذا الخط.

وقال الناطق الرسمي ومدير المكتب الإعلامي للوزارة مصعب المدرس بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): بعد ان تم الاتفاق بين وزارة الكهرباء العراقية ومثيلتها الايرانية، قبل اشهر، لزيادة الطاقة الكهربائية المستوردة من ايران، من ٢٠٠ الى ٣٠٠ ميكاواط عبر خط (عباداني .هارثه). تم ربط مستشفيات، الطفل والجمهوري وابن غزوان والتعليمي الى جانب مشروع ماء البراضعية، على الخط الايراني للاستفادة من فرق الطاقة الاضافية المستوردة، فضلا عن عدم امكانية المناورة ونقل هذه الخطوط من الخط الايراني الى الخط الوطني بسبب محدودية خطوط النقل ١٣٢ كي في.

واضاف المدرس لوحظ تذبذب الفولتيات في الخط الايراني، فضلا عن عدم وجود اجهزة حماية في معظم هذه المستشفيات، مما ادى الى توقف الاجهزة الطبية فيها..

واشار الى ان وزارة الكهرباء، اولت اهتماما كبيرا لحل هذه الاشكالية لما تحمله من حالة انسانية، وقد تم الايعاز الى مديرية توزيع كهرباء الجنوب لتحويل تغذية الطاقة الكهربائية للمستشفيات من الخط من الايراني الى خط منظومة الكهرباء الوطنية. وان الملاكات الفنية في مديرية توزيع كهرباء الجنوب اكملت عملية تحويل الخطوط الخميس الماضي، وان وضع الفولتيات في مناطق المستشفيات مستقر حالياً.

مصدر برلماني: وفورات الميزانية عن فروقات أسعار النفط بلغت ٤ ترليونات دينار

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكدت عضو اللجنة المالية البرلمانية نجيبة نجيب "بأن وفورات الموازنة العامة للأشهر الـ ٥ الأولى من عام ٢٠١١ بلغت ٤ ترليونات دينار عراقي".

وقالت نجيب بحسب موقع خندان الإخباري أن وزير المالية رافع العيساوي أكد خلال تضييف اللجنة المالية البرلمانية له بأن وفورات الموازنة العامة للأشهر الخمسة الأولى لعام ٢٠١١ بلغت ٤ ترليونات دينار، خصص اغلبها لسد العجز في الميزانية العامة للدولة وتمويل مشاريع الكهرباء.

وأوضحت نجيب: مشروع الموازنة لعام ٢٠١١ تضمن بندا يقضي بتوزيع وفورات الموازنة عن فروقات اسعار النفط على المواطنين، لكن يبدو ان هذه الوفورات للاشهر الـ ٥ الاولى ستذهب لسد العجز في الميزانية وليس توزيعها على المواطنين".

في غضون ذلك رجح مدير شركة تسويق النفط التابعة لوزارة النفط فلاح العامري أن ترتفع القدرة التصديرية من منافذ محافظة البصرة لتصل بحلول نهاية العام إلى مليونين و ٥٠٠ ألف برميل يوميا.

وأشار العامري إلى أن زيادة أسعار النفط عالميا تصب في مصلحة الاقتصاد العراقي.

ومن المتوقع أن يصل حجم الإنتاج النفطي العراقي إلى ثلاثة ملايين برميل مع نهاية العام الجاري، على أن يرتفع إلى نحو ضعف هذا الرقم خلال السنوات الست المقبلة.